

وسط مضاربات على الأسهم الصغيرة

ارتفاع شبه جماعي لقطاعات البورصة



ارتفاع مؤشرات البورصة

انتهى سوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) تعاملات جلسة أمس الأربعاء على ارتفاع شبه جماعي للقطاعات المدرجة باستثناء قطاعي الخدمات الاستهلاكية والصناعية وسط مضاربات على الأسهم الصغيرة.

وسادت حالة من التراب بين عموم المتعاملين بالسوق إثر نتائج النصف الأول من العام الحالي لاسيما بعد تأخر معظم الشركات عن إعلان نتائجها وانتشار الشائعات بشأن حجم الأرباح التي حققتها تلك الشركات.

وشهدت الساعة الأولى من عمر الجلسة انخفاض المؤشر السعري وارتفاع المؤشرين الوزني و(كوبت 15) بقيمة تداول تخطت للمليون دينار كويتي (الدولار يساوي 302ر0 دينار) بعدها بدأت مؤشرات السوق بالارتفاع.

وكان لافتا الانسار الواضح لأخبار العديد من الشركات في اتخاذ قرارات المتعاملين أبرزها ما أفصح عنه شركة (كامكو للاستثمار) بشأن توقيعها عقد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك المحلية بقيمة 4ر6 مليون دينار كويتي لتحويل أنشطة الشركة المستقبلية.

وتألت مجموعة (الامنيان) اهتمام المتعاملين بعد إعلانها موافقة هيئة أسواق المال على تجديد حق شراء أو بيع 10 في المئة من أسهم المجموعة لمدة ستة أشهر ابتداء من 18 يوليو الجاري.

كما نالت الشركة الوطنية العقارية اهتمام المتعاملين أيضا خصوصا بعد قرار جمعيتها العمومية توزيع أسهم متحة بقيمة 5 في المئة من رأس المال عن السنة المالية المنتهية في ديسمبر الماضي. وحلت أسهم (المال) و(ساحل)

و(السلام) و(مباين) و(وطني) في قائمة الأكثر تداولاً في حين جاءت شركات (النخيل) و(استثمارات) و(تنظيف) و(أموال) و(ساحل) في قائمة الأكثر ارتفاعا. وشهدت أسهم 47 شركة ارتفاعات بينما انخفضت 31 شركة من إجمالي الشركات التي تم التداول عليها والبالغة 111 شركة واستقرت تعاملات أسهم 33 شركة.

وارتفع معدل القيمة المتداولة إلى 8ر2 مليون دينار مقارنة بـ 7ر8 مليون دينار في جلسة أمس الأول الثلاثاء وارتفع معدل الكميات المتداولة إلى 103,6 مليون سهم مقابل 60,9 مليون سهم في ذات الجلسة.

وارتفع القطاع العقاري بواقع 3ر6 نقطة ليظل عند مستوى 834 نقطة ومؤشر التكنولوجيا بواقع 6ر9 نقطة ليظل عند 1026 نقطة

ومؤشر الخدمات المالية ينحو 1ر9 نقطة ليسجل 561 نقطة.

وشهد مؤشر قطاع الاتصالات ارتفاعا بواقع 5ر2 نقطة ليصل إلى 601 نقطة ومؤشر قطاع البنوك 6ر3 نقطة مسجلا 789 نقطة بينما ظل مؤشر قطاع التأمين ثابتا عند مستوى 1025 نقطة.

وارتفع مؤشر السلع الاستهلاكية ثلاث نقاط مسجلا 1199 نقطة ومؤشر قطاع النفط والغاز 7ر05

نقطة مسجلا 780 نقطة ومؤشر المواد الأساسية 3ر3 نقطة ليصل إلى 957 نقطة. وأغلق المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) جلسة أمس الأربعاء مرتفعا 8ر3 نقطة ليصل إلى مستوى 5379 نقطة في حين بلغت القيمة التقديرية نحو 8ر2 مليون دينار غير 2409 صفقة نقدية وكمية أسهم بلغت 103,6 مليون سهم.

عقدت غرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعا تنسيقيا برئاسة فهد يعقوب الجوعان عضو مجلس إدارة الغرفة مع اللواء عبدالله يوسف المهنا وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون المرور، والدكتور مبارك فهد العازمي نائب المدير العام بالهيئة العامة للقوى العاملة للتخطيط واعتماد المهارة المهنية وبعضا من معاونيهم، وذلك لمناقشة ووضع الضوابط والشروط لمنح رخص السوق لهيئة «مندوب مبيعات» للشركات. يأتي هذا الاجتماع استكمالا لما قامت به سابقا لجنة «الصناعة» والعمل بالغرفة من لقاءات واتصالات مع الإدارة العامة للمرور والهيئة العامة للقوى العاملة لعرض الشكاوى والتظلمات من أعضائها التجار والصناعيين حول الصعوبات التي تواجهها شركات ومؤسسات القطاع الخاص في استصدار رخص السوق بلتوبيها المنوط بهم توزيع منتجاتها وتسليمها على منافذ البيع في

البلا، بما فيها الجمعيات التعاونية والأسواق المركزية، الأمر الذي يصيب تسويق وتوزيع المنتجات والبضائع ببعض الصعوبات. نتيجة إخضاع مندوبي المبيعات لشروط القرار رقم 5598 لسنة 2015.

من جانبه أكد كلا من اللواء المهنا، والدكتور العازمي على ساندتهما لكل ما يعمل على تيسير حركة النشاط الاقتصادي، ولكن في الوقت ذاته يجب مراعاة ضوابط تنظيم ذلك، بما يمنع التلاعب الذي قد ينتج عنه زيادة الأعباء على كلا من الإدارة المرورية في البلا، وإدارات العمل وتقدير الاحتياج.

وخلص الاجتماع إلى تشكيل فريق عمل يجمع بين الغرفة والهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة الداخلية لوضع الشروط والضوابط لمنح مندوبي المبيعات رخص القيادة، وعرض ذلك في القريب العاجل على متخذي القرار.

«كامكو» توقع عقد تسهيلات بقيمة 4.5 ملايين دينار

التسهيلات على المركز المالي للشركة. وحققت الشركة صافي أرباح 135,150 ألف دينار كويتي في الربع الأول من العام الجاري، مقابل 109,2 ألف دينار بالربع الأول من 2015.

وأضافت الشركة، في بيان لبورصة الكويت، أنها ستوجه هذه التسهيلات بغرض استخدامها في تمويل أنشطة الشركة المستقبلية. وأوضححت الشركة في البيان، أنه لا يوجد أثر لهذه

قالت شركة كامكو للاستثمار (KAMCO)، المدرجة ببورصة الكويت، إنها وقعت عقد تسهيلات ائتمانية مع أحد البنوك بقيمة 4.5 مليون دينار (14.8 مليون دولار). وفق بيان للشركة.

«بيتك» يؤكد عدم مشاركته في عملية تصنيف وكالة كاييتال إنتيليجنس

قال بيت التمويل الكويتي (بيتك KFIN)، في بيان لبورصة الكويت، إنه لم يشارك في عملية التصنيف الائتماني التي أعلنت عنها وكالة «كاييتال إنتيليجنس» للتصنيف الائتماني. وأضاف «بيتك» في البيان، أنه لم يتم بتحقيق المعلومات التي اعتمدت عليها الوكالة في تصنيفه، ولم يتم بتقليد البيانات المالية والسجلات الدفترية أو أي معلومات ذات صلة بهذا التصنيف.

وقدوة «بيتك»، وفقاً للبيان، على المساهمين والمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح، عدم الاعتناء على هذا التصنيف، والاعتماد فقط على التقارير الصادرة من الوكالات المتعاقدة معه. وأشار البيت، إلى أنه قام في نوفمبر 2014، بإبلاغ وكالة كاييتال إنتيليجنس، بإنهاء العلاقة التعاقدية معهم، ولا توجد منذ هذا التاريخ أي علاقة تعاقدية لتقديم خدمات التصنيف الائتماني، بحسب البيان.

«بيتك»: 7 عملاء يفوزون في السحب الأول لحملة البطاقات

لغاية سيارتين مرسيدس بينز من خلال سحبين، حيث يكون السحب الأول للسيارة الأولى سوع مرسيدس بينز GLE 400 بعد 50 يوم من تاريخ بدء الحملة، وذلك للعمليات الشرائية التي تمت من اليوم الأول إلى يوم 50، فيما يكون السحب الثاني للسيارة الثانية سوع مرسيدس بينز GLE 450 Coupe بعد 100 يوم من تاريخ بدء الحملة، وذلك للعمليات الشرائية التي تمت من يوم 51 إلى يوم 100. وتؤكد الحملة حرص «بيتك» على الاستمرار بتقديم العروض المميزة لعملائه من حملة البطاقات المتنوعة مكافأة لهم، وأيضاً حرصاً على خلق طابع فريد ومميز.

مشعل ناصر العجمي، دلال عبد الله التويهي، سعد محمد الزعبي، عبدالله حمد الفريع ومحمد احمد الدسوقي. وتلصيح الحملة للعملاء الفرصة لدخول السحب اليومي وربح قيمة المشتريات بعد أقصى 2000 دولار أمريكي، وبعد أدنى 500 دولار أمريكي لمدة 100 يوم، نوع في بطاقة الريابنح، وذلك مقابل كل 10 دنانير ينفقها العميل باستخدام بطاقات «بيتك» الائتمانية أو بطاقة الدفع داخل وخارج الكويت، أو بطاقات السحب الأني خارج الكويت فقط، وذلك ضمن فترة الحملة التي تستمر لغاية 11 أكتوبر من العام الجاري. كما تتيح الحملة فرصة ربح

التي توفرها حلول NSX، ستمكن دائرة تقنية المعلومات من فرض الضوابط الفعالة على التطبيقات الأمنية، وإنشاء مركز البيانات معرف بالبرمجيات عالي المروية، ومحمي بشكل ضمني. علاوة على ذلك، ستمكن حلول NSX شركة البترول الوطنية الكويتية من الانتقال الناء العمل إلى حلول «في إم وير» أو انتقال كامل مراكز البيانات من مكان إلى آخر دون توقف عمل التطبيقات (أو على الأقل بالحد الأدنى). وأخيراً، ستتيح حلول NSX لشركة البترول الوطنية الكويتية إمكانية تجميع مصادر الحوسبة من أي من مراكز البيانات الثلاثة التي تملكها حالياً، الأمر الذي يسوق لها القدرة على العمل ضمن بيئة مشابهة لبيئة السحابة المحلية الواحدة. وتؤمن شركة البترول الوطنية الكويتية بأن الفوائد التي ستوفرها السحابة الخاصة الثالثة على حلول «في إم وير» ستغدو ملموسة خلال وقت قصير جداً، كما

الاستباقية. كما تساعد قدرات الأتمتة الخاصة بتقنية المعلومات التي يوفرها برنامج vRealize Automation على إلغاء المهام اليدوية، ما يجعل دائرة تقنية المعلومات أكثر كفاءة وفعالية، ويحد من المخاطر الأمنية. وأدركت «شركة البترول الوطنية الكويتية» وبسرعة أنها لن تتمكن من جني الفوائد الكاملة للسحابة الخاصة متعددة المواقع دون تحقيق التحول نحو السحابة بالتحول الافتراضية للشبكة NSX من «في إم وير». ستبقى الشبكة عازلة في عتق الزجاجية فيما يخص تأمين الخدمة للأعمال، وذلك بسبب القدرات المحدودة على طرح خدمات جديدة أو محددة في الوقت المناسب، وبطريقة آمنة بالكامل. وستستعين شركة البترول الوطنية الكويتية بحلول NSX من أجل مواصلة عمليات الأتمتة والأمن والتطبيقات. وبفضل تقنية التجزئة الدقيقة

العمل بسرعة تضاهي سرعة نمو أعمالنا. وتعتمد الوحدات العاملة في جميع مصافيها على خدمات تقنية المعلومات من أجل اتخاذ القرار الصائب. ونتيح لنا بيئة السحابة الخاصة الثالثة على حلول «في إم وير» إمكانية تقديم خدمات تقنية المعلومات بوتيرة أسرع، كما أنها تمكننا من ترتيب التطبيقات والبيانات الكبيرة على رأس قائمة الخدمات السحابية التي نقدمها. كي يتمكن أعضاء الإدارة العليا من الوصول إلى معلومات الأعمال الاستقصائية والفاية للتطبيق». وقامت «شركة البترول الوطنية الكويتية» بنشر حلول vRealize Suite من «في إم وير» لإدارة السحابة والعمليات، وبفضل برنامج vRealizeOperations، حصلت الشركة على رؤية أفضل وأوضح لبيئة التحتية لتقنية المعلومات التي تتيح إمكانية التنقيق بعمليات القدرة بدرجة أفضل، واختصار الزمن المستغرق للوصول إلى الحل عبر المراقبة

أعلنت شركة «في إم وير» الرائدة عالمياً في مجال تطوير حلول البنية التحتية السحابية والحلول المتنقلة للأعمال، عن اعتراف شركة البترول الوطنية الكويتية بنشر حلول التطبيقات الافتراضية NSX من «في إم وير» وحزمة حلول vRealize Suite من «في إم وير» بهدف توفير تقنية المعلومات كخدمة متعددة المواقع وبفضل هذه البيئة السحابية الجديدة، وبمساعدة التقنيات المتطورة من شركة «في إم وير» ستسرع شركة البترول الوطنية الكويتية من وتيرة تسليم الخدمات، والارتفاع بمستوى كفاءة وفعالية تقنية المعلومات، وتوفير تجربة أفضل للعملاء.

وتعد شركة البترول الوطنية الكويتية من أكبر الشركات العاملة في مجال النفط والغاز على مستوى الخليج العربي، كما تعتبر لاعباً هاماً ومبتكراً ضمن قطاع النفط في منطقة الخليج. وتمتلك الشركة مصفايتين رئيسيتين، كما تقوم حالياً ببناء إحدى أكبر المصافي في العالم. وقد أرست شركة البترول الوطنية الكويتية، شراكة تفاعلية مع شركة «في إم وير» بهدف الارتقاء بالبيئة الافتراضية لتسريفي إلى بيئة السحابة الخاصة، وتوفير خدمات تقنية المعلومات كخدمة للقاعدة المستخدمين المتنامية التابعة للشركة. وستتم عملية الانتقال نحو السحابة الخاصة بالتوازي مع اعتماد الشركة لتطبيقات وممارسات التطوير والعمليات DevOps. وترمي استراتيجية الشركة طويلة المدى في نهاية المطاف إلى تقديم عروض سحابية مشتركة قائمة على أساس البنية التحتية كخدمة، والنمصة كخدمة، وقاعدة البيانات كخدمة، للمطورين العاملين لصالح الشركة، ولصالح الشركات التابعة لها.

في هذا السياق قال عبد العزيز أحمد الدعيج، مدير دائرة تقنية المعلومات لدى شركة البترول الوطنية الكويتية: «سبيكنا اعتماداً وبنيتي مركز البيانات المعرف بالبرمجيات والقائم على حلول شركة «في إم وير» من الارتفاع نحو السحابة، كما أنه سيساعد دائرة تقنية المعلومات في لعب دور الشريك الاستراتيجي من خلال



شركة البترول الوطنية الكويتية تختار حلول «في إم وير»